قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحي بناحية كفر سندنهور - مركز بنها بمحافظة القليوبية ، والواقعة بالقطع أرقام ٤٧ ص ، ٣٨ ص بحوض داير الناحية نمرة (٤) بمسطح (٣ قراريط و١٣ سهمًا) ، وذلك لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي .

(المـادة الثـانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشوف المرفقة .

(المـادة الثـالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ شعبان سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٥ مايو سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكـــرة

للعرض على السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء

بخصوص

استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ

محطة رفع الصرف الصحي - كفر سندنهور (حوض داير الناحية)

مركز بنها - محافظة القليوبية

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ محطة رفع الصرف الصحي - كفر سندنهور (حوض داير الناحية) - مركز بنها - محافظة القليوبية .

والأمر يتطلب نزع ملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة بحوض داير الناحية نمرة (٤) القطع أرقام ص٤٧ ، ص٣٨ بمسطح (٣ قراريط و١٣ سهمًا) تقريبًا ، والواقعة على الخريطة المساحية رقم ٥/٨٥٥ ، ٦٣١ وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة وهي كالآتي :

١ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

٢ - موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

٣ - موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة القليوبية .

الأمر الذي يستلزم ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخريطة المساحية المرفقة لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقًا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

(أ.د.م/ عاصم الجزار

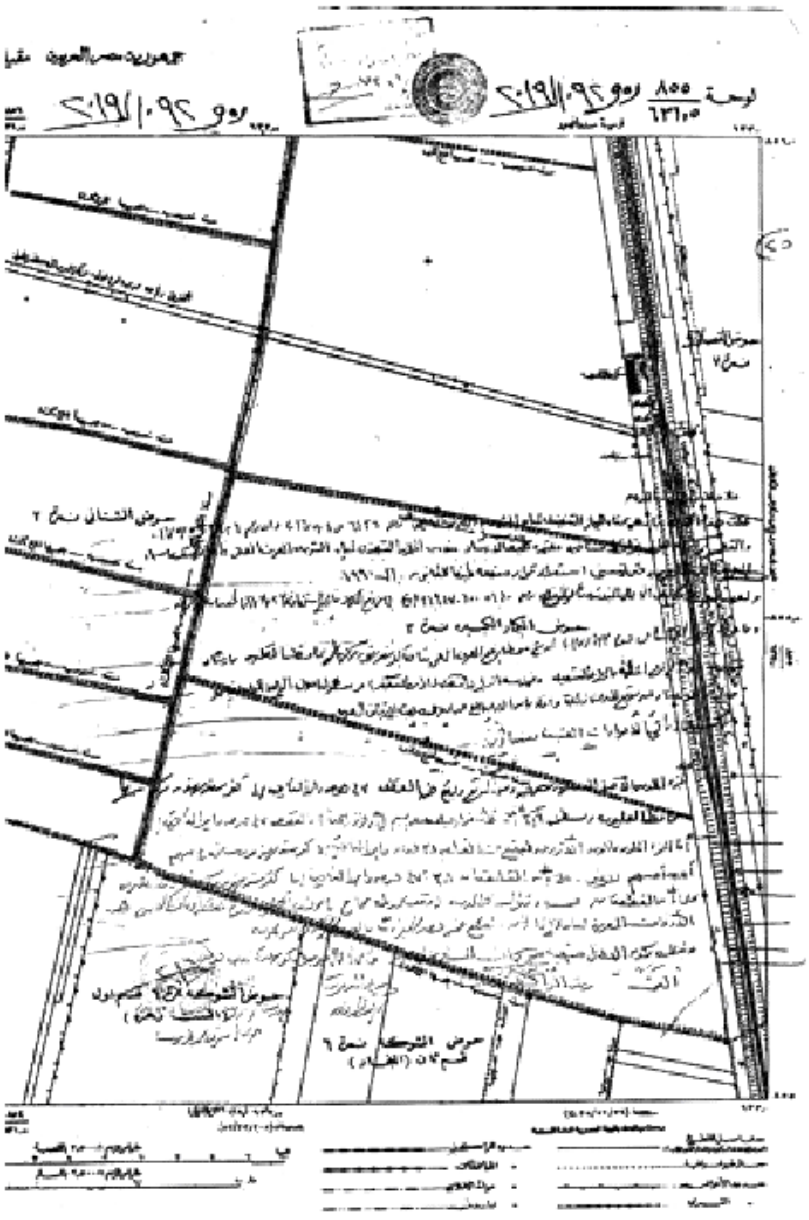

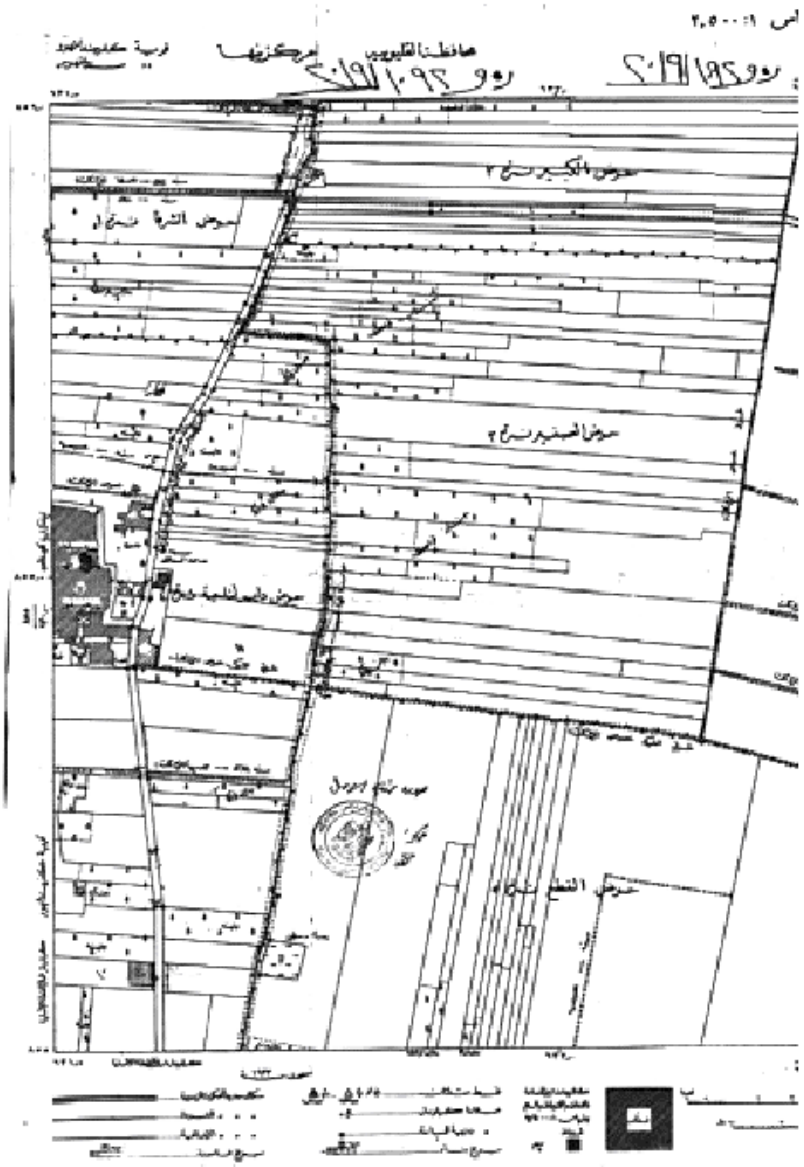

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٩/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٠١٨/٢٥٨٣٧ - ٢٠١٩/٦/٨ - ١٣٠٩